



# نشرة معهد الكويت

للدراستات القضائية والقانونية

العدد الرابع - يناير 2018



المستشار الدكتور/ فهد محمد العفاسي  
نثمن هذه النشرة بوصفها آلية تسهم في إبراز أنشطة المعهد من  
برامج ودورات تدريبية وغيرها وتترجم الجهود المميزة لإدارة المعهد  
وجميع منسوبيه



مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية  
المستشار عويد الثويمر : نجزي بكل فخر وإعزاز جزيل الشكر والإمتنان  
لأعضاء مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية  
وأعضاء الإدارة السابقين على ما قدموه للمعهد من وضع منظومة  
ساهمت في تطوره والإرتقاء به



حفل تكريم أعضاء  
مجلس الإدارة وأعضاء  
إدارة المعهد السابقين  
والدفعتين (14) و(15)  
من وكلاء النائب العام



إعداد قطاع الاتصالات  
والعلاقات والبحوث





العدد الرابع  
يناير 2018

# نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث  
المستشار الدكتور / فهد بوصليب  
يعتزم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية  
عقد ورشة عمل بعنوان الاتجاهات الحديثة عن  
القضاء الإداري بتاريخ ٧ - ٨ من شهر فبراير ٢٠١٨



9

نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي  
المستشار / محمود إبراهيم الخلف  
إنشاء قطاع التأهيل المستمر والتخصصي بريد  
إلكتروني لاستقبال المواد العلمية



14

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي  
المستشار / عبدالله القصيمي  
أنشطة وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي هي  
استمراراً لمسيرتنا التدريبية للعديد من الدورات  
التأسيسية



18

لمسة وفاء و عرفان  
المغفور له بإذن الله تعالى  
المستشار / حامد صالح عبداللطيف العثمان



20

22457665 - 22457663

[www.kijs.gov.kw.com](http://www.kijs.gov.kw.com)

[Kijs\\_gov\\_kw](https://twitter.com/Kijs_gov_kw)

[kijs.kw](https://www.instagram.com/kijs.kw)

[kijs.kw](https://www.snapchat.com/add/kijs.kw)

[kijs.gov.kw@gmail.com](mailto:kijs.gov.kw@gmail.com)

<https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ>

[www.kijs.gov.kw.com](http://www.kijs.gov.kw.com)

# الإفتتاحية



إن التنمية البشرية وصقل القدرات وإكساب المهارات الإنسانية هي أساس كل تطوير، وإذا كان ذلك مهماً في عموم الأعمال والمهن فهو أمر ضروري في العمل القضائي بما يقتضيه من مواجهة ما أفرزته التقنية الحديثة

للمعلومات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية من مشاكل ونزاعات، ووضع الآليات المناسبة لهيئة المناخ الذي يضمن تحقيق عدالة مستنيرة.

والتدريب هو أساس كل تنمية ونجاح كل تطوير.

ومن هنا أصبح لازماً أن يحظى التدريب بمزيد من الاهتمام، ولا بد من نقلة نوعية من التقليدية في مضمونه وآلياته فلا يقف عند حد القوالب الجامدة، وإنما يتعين أن تواكب موضوعاته تلك المستجدات، وأن تتبلور أدواته إلى قنوات لا تكتفي بالتلقين والتنظير وإنما تعني أساساً بإنماء الملكة القانونية وصقل الذهنية القضائية.

ولا شك أن المفهوم الحقيقي لاستقلال القضاء لا يكتمل ما لم يتوافر للقاضي التكوين المهني للزم، والتدريب هو المركز الرئيسي لهذا التكوين ومن ثم كان لا بد من التأكيد على إيلاء التدريب الاهتمام الكافي.

وقد احتل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مكانة بارزة بين نظرائه من المعاهد القضائية العربية في مجال التدريب القضائي والقانوني، وهذه المكانة لم تأت من فراغ وإنما كانت بتضافر جهود القائمين عليه منذ إنشائه بالمرسوم رقم (37) في 15 ديسمبر 1994 حتى أصبح صرحاً شامخاً في مجال التدريب القضائي ورافداً من روافد الثقافة القضائية والقانونية ينهل من معينه ويرتوي بمعارفه.

وإني إذ أؤمن هذه النشرة بوصفها آلية تسهم في إبراز أنشطة المعهد من برامج ودورات تدريبية وغيرها وترجم الجهود المميزة لإدارة المعهد وجميع منسوبيه، أرجو لهذه النشرة أن تتناغم مع باقي إصدارات المعهد في نسيج متكامل يتحقق به الهدف المنشود من نشر الثقافة القانونية وتنمية الإمكانيات.

**المستشار الدكتور / فهد محمد العفاسي**

وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية



## حفل تكريم أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء إدارة المعهد السابق



المجلس الأعلى للقضاء والسادة أعضاء السلطة القضائية والحضور الكرام على تشريفهم بالحضور في هذا المحفل الكريم قائلاً " أدركت دولة الكويت أهمية التدريب وخاصة في مجال الأداء القضائي والقانوني فكانت رائدة في إنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وقد قام على شئون هذا المعهد العريق ثلة من المخلصين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فبدلوا كل جهد وأعطوا كل خبرة حتى أصبح المعهد صرحاً

تحت رعاية معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار الدكتور / فهد محمد العفاسي، نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة العدل حفل تكريمي لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء إدارة المعهد السابقين والدفعتين (14) و(15) من وكلاء النائب العام بحضور السادة المستشارين والقضاة وقيادي وزارة العدل وذلك في يوم الإثنين الموافق 15/1/2018 الساعة 7.00 مساءً بفندق راديسون بلو - قاعة الهاشمي.

وذلك تقديراً وتكريماً لما قدموه خلال فترة عملهم وما بذلوه من جهود كان لها الأثر الكبير في تطوير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

في بداية الحفل، تفضل المستشار / محمد جاسم بن ناجي - رئيس محكمة الاستئناف ممثل معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية - رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالترحيب بأعضاء



## نئين والدفعتين (14) و (15) من وكلاء النائب العام



المقدسة.

وختاماً أزجي إلى إدارة المعهد وجميع القائمين عليه والعاملين به كل الشكر والتقدير على ما بذلوه من جهد في مجال التدريب وتطوير الأداء القضائي.

كما أشاد فيها بجهود السادة المكرمين أعضاء مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وأعضاء مجلس إدارة المعهد السابقين

يشار إليه بالبنان في منطقتنا العربية ومازال الحاليون منهم يواصلون المسيرة على الدرب، ومن ثم نحتفل اليوم أيضاً بثمره من طيب غراسه هم الإخوة الزملاء خريجي الدفعتين (14-15) المؤهلين للتعيين في وظيفة وكيل نيابة ج، وإن الأمل معقود عليكم لتكونوا خير خلف لخير سلف، وعليكم أن تتخذوا من سلوكهم نبزاساً هادياً إلى السبيل القويم حتى ندرك غاية العدل



ذلك أيضاً في إنفتاح المعهد على كافة المعاهد ومراكز التدريب العربية والعالمية وتم عقد إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الكثير منها، ويشهد الجميع أن فترة عملهم بالمعهد كانت غنية بالعبء والإنجاز والتميز وكما يسعدنا أن يتم في هذا الجمع الكريم تكريم السادة وكلاء النائب العام من الدفعتين (14-15) والذين كانوا مثالا للإلتزام والمثابرة في طلب العلم والمعرفة وندعو الله أن يوفقهم في عملهم بالنيابة العامة وبعده بالقضاء الكويتي مع تمنياتنا أن نراهم في أرقى المناصب القضائية.

وفي الختام ندعو الله مخلصين أن يوفقكم جميعا إلى الحكمة والسداد وأنبيل الغايات وجيليل المآثر وعناية الله ترعى كل من أخلص لهذا البلد الطيب المعطاء وباللله التوفيق .

وأختتم الحفل بتوزيع شهادات التقدير والهدايا على المكرمين أعضاء مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية السابقين والدفعتين (14) و(15) من وكلاء النائب العام.

لمشاهدة فيديو التغطية



والدفعتين (14) و(15) من وكلاء النائب العام .  
ثم تفضل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار / عويد ساري الثويمر بإلقاء كلمته مرحباً بالضيوف الكرام قائلا : يسعدنا اليوم أن يكون جمعنا المبارك هذا لتكريم السادة أعضاء مجلس إدارة المعهد عن فترة عملهم بمجلس الإدارة، ونزجى لهم بكل فخر وإعتزاز جزيل الشكر والإمتنان على ماقدموه للمعهد من وضع منظومة ساهمت في تطوره والإرتقاء به وجعله في مصاف المعاهد العالمية ويسرت قيامه برسالته على خير وجه وأكمل صورة، كما يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين أعضاء إدارة المعهد الذين انتهت فترة ندهم وعلى رأسهم المستشار / عادل عبدالله العيسى- وكيل محكمة التمييز- وذلك لما قدموه أثناء عملهم من أعمال جلييلة، كما كان للسادة أعضاء المكتب الفني الدور الأبرز في إعداد الدراسات المناسبة بما يتواءم مع المتطلبات التدريبية وتقييم البرامج وإقتراح الحلقات النقاشية والندوات ووضع الاستراتيجية الخاصة بالمعهد وتقديم الخطط السنوية والإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية وغيرها من المهام، كما ساهم





يسعدنا في بداية كلمتنا أن نتقدم بأسمى آيات التبريكات لمعالي المستشار الدكتور/ فهد محمد العفاسي بمناسبة نيته ثقة سمو الأمير وولي عهده الأمين بتعيينه وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف والشئون الإسلامية، متمنين له دوام التوفيق والسداد.

كما يطيب لنا أن نتقدم للجميع بأسمى آيات التبريكات بمناسبة حلول عام 2018 جعله الله عاماً سعيداً عليكم جميعاً وعلى بلدنا الحبيب.

لقد جرت العادة بالمعهد على تكريم الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة السابقين كتقليد انتجته المعهد للتعبير عن الشكر والإمتنان والتقدير.

وفي هذا الصدد، أقام المعهد حفلاً تكريمياً يوم الإثنين 15 يناير 2018 للسادة أعضاء مجلس إدارة المعهد عن فترة عملهم بمجلس الإدارة، ونزجى لهم بكل فخر وإعتزاز جزيل الشكر والإمتنان على ما قدموه للمعهد من وضع منظومة ساهمت في تطوره والإرتقاء به وجعله في مصاف المعاهد العالمية ويسرت قيامه برسائله على خير وجه وأكمل صورة.

كما تم تكريم السادة المستشارين أعضاء مجلس إدارة المعهد الذين انتهت فترة نديهم وعلى رأسهم المستشار / عادل عبدالله العيسى- وكيل محكمة التمييز - وذلك لما قدموه أثناء عملهم من أعمال جلية تمثلت في وضع الخطط في سبيل تطوير أداء المعهد سواء في مجال التدريب التأسيسي أو في مجال التدريب المستمر والتخصصي والدراسات والبحوث، كما كان للسادة أعضاء المكتب الفني الدور الأبرز في إعداد الدراسات المناسبة بما يتواءم مع المتطلبات التدريبية وتقييم البرامج واقتراح الحلقات النقاشية والندوات ووضع الاستراتيجية الخاصة بالمعهد وتقديم الخطط السنوية والإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية وغيرها من المهام، كما ساهم ذلك أيضاً في إنفتاح المعهد على كافة المعاهد ومراكز التدريب العربية والعالمية وتم عقد إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الكثير منها.

- ويشهد الجميع أن فترة عملهم بالمعهد كانت غنية بالعبء والإنجاز والتميز.

- كما تم تكريم السادة وكلاء النائب العام من الدفعتين الرابعة عشر والخامسة عشر والذين كانوا مثالا للإلتزام والمثابرة في طلب العلم والمعرفة مع الدعاء أن يوفقه الله في عملهم بالنيابة العامة وبعده بالقضاء الكويتي مع تمنياتنا أن نراهم في أرقى المناصب القضائية.

وفي الختام ندعو الله مخلصين أن يوفقكم جميعاً إلى الحكمة والسداد وأنبل الغايات وجليل المآثر وعناية الله ترعى كل من أخلص لهذا البلد الطيب المعطاء وبالله التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

### المستشار/ عويد ساري الثومر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف





إيماناً منا بأهمية التعاون المشترك وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين ومواكبة التطورات العالمية والإيفتح على العالم الخارجي ومن منطلق موقعنا ومسئوليتنا عن قطاع العلاقات والاتصالات والبحوث صار توجهنا نحو دعم وتعزيز أطر علاقات التعاون على الصعيدين المحلي والدولي .

وفي خطة ممنهجة نحو تحقيق تلك الأهداف جاءت خطواتنا الفعلية بإبرام ثالث مذكرة تفاهم محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وهيئة أسواق المال بتاريخ 8 يناير 2018 واستمراراً لهذا السياق على الصعيد المحلي تم عقد اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والإتحاد الكويتي للتأمين بتاريخ 26 ديسمبر 2017 .

وعلى الصعيد الدولي والاتصالات الخارجية وتأكيداً على دعم وتعزيز العلاقات الدولية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وبين المعاهد القضائية المماثلة فقد تم التواصل مع مدير المعهد القضائي بدولة فلسطين والمركز القومي بجمهورية مصر العربية والمعهد العالي لسلطنة عمان للتنسيق والتشاور حول إبرام مذكرة تفاهم بين الجانبين .

ومن منطلق إحساسنا بالمسؤولية نحو تلبية متطلبات قطاع عريض من المجتمع الكويتي نحو مناقشة قضايا شائكة تمس ببيان المجتمع الكويتي فقد حرص القطاع على عقد حلقة نقاشية عن التطبيقات العملية لقانون الأسرة ومعضلات التطبيق بالقانون رقم 12 / 2015 بتاريخ 25 يناير 2018 حضر فيها نخبة من السادة المستشارين ووكلاء المحكمة الكلية والقضاة وأعضاء النيابة المتخصصين بمحكمة الأسرة من محكمة الاستئناف وانتهت بالعديد من التوصيات التي رفعت إلى مدير المعهد وسوف تعقد ورشة عمل بتاريخ 7-8 من شهر فبراير 2018 عن الاتجاهات الحديثة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي .

### المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

## توقيع ثالث مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وهيئة أسواق المال



التدريبية التي يعدها الطرفان للاستفادة من الخبرات الفنية أو القانونية التي تقدمها الهيئة أو الخبرات القضائية والقانونية التي يقدمها المعهد. هذا وقد صرح مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمستشار/ عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه الإتفاقية يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل مع مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 في الاهتمام بالكوادر البشرية.

من منطلق رؤية مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واهتمامهم بتطوير الكوادر البشرية وقع المعهد يوم الإثنين الموافق 8 يناير 2018 مذكرة تفاهم مع هيئة أسواق المال وذلك بشأن التعاون المشترك لتبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل وتم توقيع الإتفاقية بين كلا من المستشار/ عويد ساري الثويمر وكيل محكمة الاستئناف مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدير التنفيذي بالإنيابة الأستاذ/ مشعل مساعد العصيمي - نائب رئيس مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال.

ونصت مذكرة التفاهم على عدة مواد منها، توطيد علاقة الأخوة و التعاون القائمة بين المعهد والهيئة وحمية الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتاحة لكل منهما للنهوض بالمهام المنوطة و يتولى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية التنسيق مع هيئة أسواق المال بإعداد وتنظيم برامج تدريب وتأهيل موظفي الجهات المعنية بتطبيق أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتبادل المدربين والمحاضرين في البرامج التدريبية أو الدورات



## حلقة نقاشية بعنوان «التطبيقات العملية لقانون محكمة الأسرة رقم 12 لسنة 2015» الموافق 25 يناير 2018



بتوصيات رفعت لمدير المعهد.

الأسرة من محكمة الاستئناف للمشاركة بتلك الحلقة وانتهت

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية حلقة نقاشية بعنوان «التطبيقات العملية لقانون محكمة الأسرة رقم 12 لسنة 2015» بإدارة المستشار الدكتور/ فهد عبد الله بوصليب نائب مدير المعهد لقطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث، وقد حضر الحلقة النقاشية نخبة متميزة من السادة المستشارين ووكلاء المحكمة والقضاة وأعضاء النيابة المتخصصين بقانون



## الاجتماع التنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مع مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية

الأستاذ/ شريان مرزوق الشريان رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وتناولت الزيارة سبل تعزيز التعاون بين المعهد وجمعية المحامين الكويتية وكذلك عقد دورات تدريبية للمحامين الجدد.

اجتمع مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد ساري الثويمر - وكيل محكمة الاستئناف وإدارة المعهد مع وفد من مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية يوم الخميس الموافق 11 يناير 2018 ممثلاً في



## اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والإتحاد الكويتي للتأمين

استقبل نائب مدير المعهد للعلاقات والاتصالات والبحوث المستشار الدكتور / فهد بوصليب ممثلي الإتحاد الكويتي للتأمين لعقد اجتماعاً تنسيقياً بحضور كلا من الأمين العام / عادل الرميح والدكتور/ سعيد دشتي والأستاذ/ طلال العون ودار النقاش في الاجتماع لبحث تنظيم ورشة عمل أو برنامج تدريبي بين الطرفين بشأن المواضيع المتعلقة بالتأمين بصفة عامة. ويأتي تنظيم مثل تلك الاجتماعات حفاظاً على مستوى رفيع لعلاقات المعهد بالجهات الحكومية وغير الحكومية .



## ورشة عمل المنهج الحديث في التشريع الكويتي اتجاهات القضاء الكويتي

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورشة عمل بعنوان المنهج الحديث في التشريع والقضاء الكويتي في جرائم أسواق المال والشركات وخصوصية التحري فيها باستخدام المحاسبة الجنائية بتاريخ 31 يناير 2018 .

وتناول برنامج ورشة العمل محورين، المحور الأول يقوم على النظرة على منهج المشرع الكويتي في تنظيم جرائم أسواق المال وقراءة لمبادئ محكمة أسواق المال الكويتية مقارنة بالقضاء الفرنسي، وتناول المحور الثاني استعراض للجرائم الأثنا عشر المستحدثة بقانون الشركات وطبيعة التحري المالي ومفهوم أهمية المحاسبة الجنائية وأثرها .

وقد حضر بهذه الورشة البروفيسور الدكتور أوليفيه ديسيما - أستاذ القانون الجنائي بجامعة بوردو الفرنسية، وأيضا حاضر الدكتور حسين بو عركي - أستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال بجامعة الكويت، والأستاذ عبدالرحمن الياسين - محاسب قانوني معتمد - الولايات المتحدة الأمريكية CPA.

وفي ختام برنامج ورشة العمل تم تقديم الشهادات للسادة المشاركين في كل من قضاة المحكمة الكلية، النيابة العامة، الفتوى والتشريع، هيئة أسواق المال والإدارة العامة للخبراء .



المستشار

محمود إبراهيم الخلف

نائب مدير المعهد  
للتأهيل المستمر والتخصصيتحدث عن الأنشطة والبرامج  
التدريبية لقطاعه قائلاً:

### في ازدياد العلم إرغامُ العدى \* \* \* وجمالُ العلم إصلاحُ العمل

(ابن الوردي)

ما زال قطاع التدريب المستمر والتخصصي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية متوالياً يعقد الدورات والبرامج التدريبية للجهات المستهدفة منها طبقاً للجدول والمواعيد المحددة سلفاً، فقد وفقنا الله في عقد العديد من الدورات منذ بداية الموسم التدريبي 2017-2018. وفيما يلي إحصائية تجميعية بعدد الدورات المنعقدة خلال فترة الأربعة أشهر الأخيرة من عام 2017 وأعداد المشاركين فيها:

شهر سبتمبر ٢٠١٧					
الجهات	الأعداد	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
إدارة معهد القضاء وقضاة التنفيذ	١	١١	١١	١١	-
القضاة المنقولين حديثاً للمحكمة الكلية	١	٣٧	٣٧	٣٧	-
المجموع	٢	٤٨	٤٨	٤٨	
شهر أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٧					
الجهات	الأعداد	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمة الكلية	٨	١٤٩	١٤٩	١٢٣	٢٦
النيابة العامة	٢٢	٤٢٠	٤٢٠	٤٠٤	١٦
إدارة الخبراء	١٦	٦٠١	٦٠١	٥٥٥	٤٦
معاوني القضاء	١١	١٥٣	١٥٣	١١٦	٣٧
الجهات الحكومية	١٠	٢٨٤	٢٨٤	٢٣٧	٤٧
ورش عمل	٢	٢٥	٢٥	٢٨	٧
المجموع	٦٩	١٦٤٢	١٦٤٢	١٤٦٣	١٧٩

كما أنشأ القطاع بريد إلكتروني (إيميل) خاص به وذلك لاستقبال المواد العلمية (المذكرات) من السادة المحاضرين، وكذلك التقارير الخاصة بالدورات من السادة المتدربين تسهيلاً واختصاراً للوقت والجهد المبذول.

العنوان البريدي (الإيميل) الخاص بقطاع التدريب المستمر والتخصصي هو:

SCTS-18@MOJ.GOV.KW

والله ولي التوفيق ،،،

## الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي يناير 2018

الفترة	التاريخ	الجهة	اسم الدورة
م	٠٩ - ١١ / ٠١ / ٢٠١٨	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	عقود التأمين عن حوادث السيارات ودعوى شركة التأمين بالرجوع على المؤمن له وقبل المسئول، وسقوط الدعوى الناشئة عن عقد التأمين
م	٢١ - ٢٣ / ٠١ / ٢٠١٨	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	دعوى إلغاء القرارات الإدارية ومسئولية الإدارة
م	٢٨ - ٣٠ / ٠١ / ٢٠١٨	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	قضاء التعويض ومدى اقتراحه بقضاء الإلغاء في القضاء الإداري
ص	٧ - ١١ / ٠١ / ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة
ص	١٤ - ١٨ / ٠١ / ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة
ص	١٤ - ١٨ / ٠١ / ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنقطي
ص	١٤ - ١٨ / ٠١ / ٢٠١٨	خبراء مهندسين	التصميم الإنشائي
ص	٢١ - ٢٥ / ٠١ / ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة
ص	٢٨ / ١ - ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة
ص	٢٨ / ١ - ٢٠١٨	خبراء محاسبين	أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنقطي
ص	٠٢ - ٠٤ / ٠١ / ٢٠١٨	إدارات كتاب المحاكم (الكلية - الاستئناف - التمييز)	اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة
ص	٧ - ٩ / ٠١ / ٢٠١٨	إدارات كتاب المحاكم (الكلية - الاستئناف - التمييز)	طرق وإجراءات إعلان الأوراق القضائية
ص	١٦ - ١٨ / ٠١ / ٢٠١٨	الإدارة العامة للتنفيذ	طرق وإجراءات إعلان الأوراق القضائية
ص	٢١ - ٢٣ / ٠١ / ٢٠١٨	إدارة التوثيق الشرعية	أحكام الطلاق والتفريق بين الزوجين
ص	٢١ - ٢٥ / ٠١ / ٢٠١٨	إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية	قواعد وإجراءات تنفيذ الأحكام الجنائية
ص	٢٨ - ٣٠ / ٠١ / ٢٠١٨	إدارة الأقاليم الجزائرية	اختصاصات ومهام قسم الجدول في النيابة العامة
ص	٠٧ - ٠٩ / ٠١ / ٢٠١٨	جهات حكومية	المعاملات الإلكترونية وجرائمها
ص	٠٩ - ١١ / ٠١ / ٢٠١٨	جهات حكومية	مفهوم المخالفة الموجبة للمساءلة التأديبية بحق الموظف العام وقواعد وأحكام توقيع العقوبات التأديبية بحقه
ص	١٤ - ١٦ / ٠١ / ٢٠١٨	جهات حكومية	التزامات وحقوق المتعاقد وسلطات جهة الإدارة في مواجهته
ص	٢٣ - ٢٥ / ٠١ / ٢٠١٨	جهات حكومية	مفهوم العقود الإدارية وأنواعها وطرق نهايتها

## البرنامج التدريبي (أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبراء) وذلك في الفترة الصباحية من 7 - 11 يناير 2018



المالية عن أخطاء مجالس الإدارات والمطالبات المالية بين الأفراد والشركات)، ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

والتي حضر فيها الدكتور/ سعود عوض مطر والأستاذ / عبدالله محمد العجمي والدكتور/ عامر محمد الرطام الأستاذ/ سالم غزاي الرميح والأستاذ/ صباح مبارك الجلاوي، وشارك فيها (38) متدرب من (الخبراء المحاسبين) وقد تناول البرنامج التدريبي (قضايا المخالفات



## دورة مفهوم المخالفات الموجبة للمساءلة التأديبية بحق الموظف العام

الجريمة الجزائية ومن ثم الهيئة التأديبية في ديوان المحاسبة وفكرة المحاكم التأديبية . ثم تحدث وكيل المحكمة / فراس الكندري عن الإجراءات التأديبية وضمائنها وحقوق الموظف أثناء التحقيق والتصرف في التحقيق والجزاءات التأديبية وسلطة التأديب . ويأتي إنعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة الصباحية بتاريخ 9 - 11 يناير 2018 البرنامج التدريبي مفهوم المخالفات الموجبة للمساءلة التأديبية بحق الموظف العام ، وحاضر فيها كلاً من المستشار الدكتور/ نواف شبيب الشريعان، ووكيل المحكمة / فراس رشيد الكندري ، وبلغ عدد المشاركين 27 من الجهات الحكومية. تحدث في بداية البرنامج المستشار الدكتور/ نواف الشريعان عن محاور البرنامج ومفهوم المخالفات التأديبية وطبيعتها وأركانها والفرق بينهما وبين





## البرنامج التدريبي عقود التأمين عن حوادث السيارات ودعوى شركة التأمين بالرجوع على المؤمن له والغير مسئول عن الضرر في ضوء أحكام محكمة التمييز



والحلول المقررة لشركة التأمين قبل مالك السيارة والمسؤول عن الضرر.

استمراراً لبرامج قطاع التدريب المستمر والتخصصي نظم القطاع برنامجاً تدريبياً والذي حضر فيه المستشار / شحاته إبراهيم من محكمة التمييز وكان عدد المشاركين فيها 25 متدرب من السادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية، وتناول البرنامج بشكل عام مفهوم التأمين كعمل قانوني يقوم على فكرة تبادل المساهمة في الخسائر بين المعرضين لخطر معين. كما تناول البرنامج أهم أحكام دعوى الرجوع



## البرنامج التدريبي المعاملات الإلكترونية وجرائمها خلال الفترة الصباحية 7-9 يناير 2018

نظم قطاع التدريب المستمر والتخصصي برنامجاً تدريبي عن المعاملات الإلكترونية والذي حضر فيه القاضي قتيبة ناصر النصر الله وقد بلغ عدد المشاركين 37 متدرب من مختلف الجهات الحكومية.

يهدف البرنامج إلى التعريف بقانون المعاملات الإلكترونية وتحديد نطاق تطبيقه والاستخدام الحكومي للمستندات والتوقيعات الإلكترونية وجرائم المعاملات الإلكترونية وتقنية المعلومات.

وبيان العقوبات المتصلة بالمعاملات والجرائم الإلكترونية، ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.



المستشار

**عبدالله القصيمي**

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن أنشطة وفعاليات القطاع قائلاً:

في ضوء أنشطة وفعاليات وإنجازات قطاع التدريب التأسيسي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية خلال شهر يناير 2018 نبين الدورات التدريبية التي تم الإشراف عليها وهي على النحو التالي :-

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر)	95 باحث قانوني	النيابة العامة	2018/7/23 - 2017/7/23 سنة
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة التاسعة)	27 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018/1/11 - 2017/10/1 3 أشهر
3	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء (الدفعة الثانية) (أمناء سرتحقيق)	26	إدارة الأقاليم الجزائية / لجنة دعاوى النسب	2018/1/11 - 2017/11/12 التدريب النظري 3 أسابيع التدريب العملي 6 أسابيع

- الأحد 2018 / 1 / 7 اختبار القانون المدني
- الاثنين 2018 / 1 / 8 اختبار قانون المرافعات
- الثلاثاء 2018 / 1 / 9 اختبار القانون الجنائي
- الأربعاء 2018 / 1 / 10 اختبار القانون الإداري
- الخميس 2018 / 1 / 11 اختبار أصول القانون
- تعد جميع الاختبارات من الساعة العاشرة وحتى الساعة الثانية عشرة.
- الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة):
- يتم استقبال ترشيحات الراغبين بالالتحاق بالدورة من جهات عملهم حتى موعد أقصاه 11 يناير 2018 .
- تبدأ الدورة في تاريخ 21 يناير 2018 إلى 3 مايو 2018.

- استكمال برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر):
- اختبارات التدريب النظري ابتداءً من 28 يناير 2018 إلى 1 فبراير 2018.
- الأحد 2018 / 1 / 28 اختبار جزء عام
- الاثنين 2018 / 1 / 29 اختبار جزء خاص
- الثلاثاء 2018 / 1 / 30 اختبار إجراءات جزائية
- الأربعاء 2018 / 1 / 31 اختبار اللغة العربية
- الخميس 2018 / 2 / 1 اختبار المرافعات والادلائب
- الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة التاسعة):
- الاختبارات في الفترة من 7 يناير 2018 إلى 11 يناير 2018.



## اختبارات الدورة التدريبية للباحثين الشرعيين للوظائف القانونية بالهيئات الحكومية الدفعة التاسعة



أجرى قطاع التدريب التأسيسي إختبارات الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية في الجهات الحكومية (الدفعة التاسعة) والتي إلتحق بها عدد (27) باحث وباحثة شرعيين بإشراف من قبل السادة المحاضرين كما هو موضح في الجدول المرفق

اليوم	التاريخ	المادة	المحاضرين	الوقت
الأحد	2018 / 1 / 7	اختبار القانون المدني	المستشار / علي مساعد الضبيبي	12:00 - 10:00
الاثنين	2018 / 1 / 8	اختبار قانون المرافعات	المستشار الدكتور / نواف شبيب الشريعان	12:00 - 10:00
الثلاثاء	2018 / 1 / 9	اختبار القانون الجنائي	وكيل المحكمة الدكتور / خالد محمد العميرة	12:00 - 10:00
الأربعاء	2018 / 1 / 10	اختبار القانون الإداري	المستشار / حمود محمد المطوع	12:00 - 10:00
الخميس	2018 / 1 / 11	اختبار أصول القانون	القاضي الدكتور / محمد مبارك البصمان	12:00 - 10:00

عقدت الاختبارات في مقر المعهد خلال الفترة من 7 يناير 2018 حتى 11 يناير 2018 بحضور وإشراف مباشر من قبل المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد والمستشار/ عبدالله القصيمي نائب المدير لقطاع التدريب التأسيسي والمستشار/ خالد بشير عضو المكتب الفني .

## المستشار المغفور له بإذن الله تعالى حامد صالح عبداللطيف العثمان النائب العام (سابقاً) 1952 - 2014



**في لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله - المستشار/ حامد صالح عبداللطيف العثمان - النائب العام السابق - طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه، نلقي الضوء عن لمحات من وميض سيرته العطرة التي فاح عطرها في السماء والذي ستظل ذكراه راسخة في الأذهان خالدة عبر الزمان .**

**نلقي الضوء عن جانب من حياته العملية والشخصية عليها تكون قدوة للأجيال القادمة.**

### على المستوى العملي :-

تخرج من كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت في عام 1975 وعين بوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية اعتباراً من 9 أغسطس 1976 ثم عين وكيل نيابة (ب) في عام 1978 ثم رقي إلى وكيل نيابة (أ) في عام 1982 ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية بالمحكمة الكلية اعتباراً من 30 يونيو 1982 فقاضياً بالدرجة الأولى عام 1984 ثم رئيس نيابة (أ) وندب لوظيفة محام عام سنة 1986 ثم محامياً عاماً في 1989، ثم عين نائباً عاماً اعتباراً من 1 يناير 2002 ولمدة ( 10 ) سنوات كما تقلد العديد من المناصب الرفيعة نائباً لمدير إدارة التنفيذ ورئيساً للتسجيل العقاري ووكيل وزارة مساعد انتداباً، ورئيساً لمكتب التنفيذ والاتصالات الخارجية .

تميز بحرصه وتفانيه في عمله وإخلاصه - وحرصه على إحقاق الحق بين المواطنين

ولد المغفور له بإذن الله تعالى في الكويت بتاريخ 27 ديسمبر 1952 ينتمي رحمه الله إلى إحدى الأسر الكويتية الأصيلة والعريقة ذات الأيادي البيضاء والدور المميز في نهضة وعمران الكويت وذلك منذ أن وطأت أقدامهم أرضها، فجدّه هو المحسن عبداللطيف سليمان العثمان التميمي من كبار نواخذة الكويت وأحد أشهر النواخذة المعروفين بالخبرة الملاحية والحكمة وسعة الصدر، حيث عمل 33 عاماً كـنواخذة، ووصل إلى سواحل شط العرب والخليج والهند وبنجبار وسواحل إفريقيا.

جاء أجداده من نجد وسرعان ما تأقلموا على البيئة البحرية الجديدة حتى امتلكوا السفن ليكونوا قاداتها وتعارف الناس على تسمية عائلة العثمان باسم عثمان النواخذة تمييزاً لها عن العائلات الأخرى.



سمو الأمير خلال استقباله الراحل المستشار حامد العثمان

الحميدة والأخلاق الفاضلة منها عفة اللسان وحسن الخلق واستقامة الضمير، والحكمة، ويسمع وينصت بإهتمام للأخرين، وحصيفاً، كان نزيهاً في تعامله مع الناس، صادقاً في قوله وعمله ووعدته وإلتزامه الديني وكان رحيماً وعطوفاً في تعامله مع من عمل معه من زملائه أو الآخرين بشكل عام عطوفاً وصديقاً لأهله وذويه.

واشتهرت عائلته بالأعمال الخيرية وعمارة المساجد وبناءها وتخصيص الأوقاف الخيرية وغير ذلك فظهر منها أكثر عدد للمساجد قام ببناءه رجال ونساء عائلته، وكان من ضمن بيوت الله تعالى التي بناها آل العثمان الكرام وتم حصرها داخل الكويت تسعة مساجد منها مسجد المحسن عبداللطيف سليمان العثمان في ضاحية عبدالله السالم، ومسجد في حولي وآخر في الخالدية، وفي خارج الكويت بنوا أربعة مساجد، إثنان منهما للمحسن عبداللطيف العثمان .

انتقل إلى جوار ربه وصعدت روحه الطاهرة في صباح يوم الأربعاء الموافق 8 أكتوبر 2014 . طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه وألهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان .

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

والمقيمين والمهنية و الحيادية في تطبيق القانون - وكان يجلس بعد فترة العمل الرسمي ويشرف على القضايا بجميع أنواعها وكان يتابع هموم المساجين والمحكوم عليهم ويشرف على تنفيذ الأحكام بصرامة .

شهدت النيابة العامة في عهده تطوراً لبعض القضايا التي كانت تشهدها النيابة ومنها قضايا تجديد وتطوير الهيكل القضائي للنيابة العامة ودعم وكلاء النيابة العامة .

وإحالة العديد من القضايا إلى المحاكم منعاً لحفظها .

إضافة إلى تطوير أداء الوكلاء من حيث إلحاقهم بدورات تتعلق بتطوير أدائهم بالتحقيقات وكان من أشد المناصرين لتكوين الجهاز القضائي الكويتي بما فيه النيابة العامة .

واتخذ خطوات عملية لتدريب أعضاء النيابة الجدد بتنظيم دورات ومحاضرات دورية لهم .

في يوليو من عام 2008 قدم مع زملائه مشروع بقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات .

### على المستوى الإنساني والاجتماعي :-

كان رحمه الله يتصف بالعديد من الصفات



### التعليق على المبدأ القضائي

#### تعليق المستشار / بدر الركبي

- تختص محكمة الاستئناف - إبتداءً - في دائرتها المدنية والتجارية بالفصل في المنازعات المتعلقة بالحقوق التأمينية المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية وذلك بحسب نص المادة 109 من ذلك القانون، فإذا ما أقام المدعي دعواه بالمطالبة بأي من تلك الحقوق أمام المحكمة الكلية، فهل تقضي الأخيرة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتقف عند هذا الحد التزاماً منها بعدم الإحالة إلى محكمة أعلى، أم إنه يتعين عليها إحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بمحكمة الاستئناف إمتثالاً لنص المادة 78 من قانون المرافعات .
- أجابت محكمة التمييز على هذا التساؤل بما يلي :

يتعين على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بسبب نوع الدعوى أو قيمتها أن تحدد للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة المختصة وذلك سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت أو من طبقة أعلى أو أدنى منها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ووقف عند حد القضاء بعدم اختصاص الدائرة الإدارية بنظر الدعوى ولم يحلها إلى محكمة الاستئناف العليا في دائرتها المدنية والتجارية، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لهذا تمييزه تمييزاً جزئياً فى هذا الخصوص والقضاء بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة.

المادة 78 من قانون المرافعات. تنص على أن «الدفع بعدم اختصاص المحكمة لإنتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها. يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى وتحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها، وإذا قضت المحكمة بعدم الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها وجب عليها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة. وعليها أن تحدد للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى. ويعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم بالجلسة المحددة. وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها». ومفاد ذلك أنه وقد جاء النص عاماً مطلقاً فإنه

الطعن رقم 153 لسنة 1986 تجاري جلسة 14 / 1 / 1987 .



# الموظف المثالي لشهر يناير 2018

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،  
أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الإمتنان  
للموظفة / سارة بدر الرديني



لما بذلته من جهود طيبة وعمل  
متفاني وتعاون مثمر وملحوظ  
مع جميع الزملاء والزميلات سائلين  
المولى عز وجل أن يديم عليها الصحة  
والعافية ونتمنى لها المزيد من النجاح والتفوق.



لتصفح النشرة

[www.kijs.gov.kw.com](http://www.kijs.gov.kw.com)

[Kijs\\_gov\\_kw](https://twitter.com/Kijs_gov_kw)

[kijs.kw](https://www.instagram.com/kijs.kw)

[kijs.kw](https://www.snapchat.com/add/kijs.kw)

[kijs.gov.kw@gmail.com](mailto:kijs.gov.kw@gmail.com)